الاقتصاد غير الرسمي وآثاره على أبعاد التنمية المستدامة– دراسة تحليلية مع الاشارة إلى تجربة الجزائر–.

Informal economy and its implications for the dimensions of sustainable development - an analytical study with reference to the experience of Algeria.

د. بديار أمينة*

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر).magnifique-01@hotmail.com

ملخص: تعاني دول العالم من ظاهرة تهدد الكثير من اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة تتمثل في القطاع غير الرسمي، ويمثل هذا النوع من الاقتصاد نسبا عالية من الناتج الداخلي الخام في الدول النامية، حيث يقدر في الجزائر بما يقارب ب 30% من الناتج المحلي الخام بناءا على تقديرات عالمية وأخرى صادرة عن صندوق النقد الدولي أي ما يتجاوز 8 مليار دولار ويشمل كافة أشكال الدخل التي لا يعبر عنها رسميا. وعليه يهدف البحث الى تحليل آثار الاقتصاد غير الرسمي على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر. توصل البحث من خلال الدراسة أن انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي تظهر من خلال انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري، ظاهرة الرشوة، فقدان حصيلة الضرائب بسبب التهرب الضريبي، ارتفاع الواردات وتراجع الانتاج الوطني، ظهور عدة مخاطر على مستوى البيئة، وهذا ما يدل على تنامي هذه الظاهرة وانتشارها بسرعة في الجزائر.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي ، التنمية المستدامة ، أبعاد التنمية المستدامة ، الآثار، الجزائر.

تصنيف جيل: Q01، E26 .

Absract :

The countries of the world suffer from a phenomenon that threatens many of the economies of the developing and developed countries is in the informal sector. This type of economy represents high proportions of the gross domestic product in developing countries. In Algeria, it is estimated at about 30% of GDP according to global estimates And another issued by the International Monetary Fund, which amounts to more than 8 billion dollars and includes all forms of income that are not expressed officially. The research aims to analyze the effects of the informal economy on the dimensions of sustainable development in Algeria. The study found that the repercussions of the informal economy are manifested by the spread of financial and administrative corruption, the phenomenon of bribery, the loss of tax revenues due to tax evasion, the rise in imports and the decline in national production in Algeria.

Keywords: Informal Economy, Sustainable Development, Dimensions of Sustainable Development,Effects , Algeria

Jel Classification Codes : E26,Q01.

***المؤلف المراسل:** د. بديار أمينة، **الإيميل:** magnifique-01@hotmail.com

1. المقدمة:

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. حيث تم اكتشافه كمفهوم جديد من قبل العالم كيت هارت (K.Hart) عام 1971 من خلال مؤتمر ناقش فيه قضايا الفقر في المناطق الحضرية والأجور المنخفضة. وعلى اثر ذلك أصدرت منظمة العمل الدولي تقريرها حول التوظيف والدخل في كينيا عام 1972 الذي أقر بوجود قطاع هامشي غير منتظم من الاقتصاد الحضري ينتج سلع وخدمات مقابل أجور وأرباح ينتج سلعا ويخل وظائف ودخولا للفقراء، أطلقت عليه الاقتصاد غير الرسمي وهكذا ظهر المصطلح لأوّل مرة سنة 1972.

وشهدت فترة الثمانينات تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، كما تميزت بظهور أزمة اقتصادية عانت منها اقتصاديات كل الدول النامية ورافق هذه الأزمة مجموعة إصلاحات هيكلية أتت في معظمها سلبا على خطط التنمية، وساهمت نتائج الإصلاحات الهيكلية في زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، وكانت الجزائر من بين هذه الدول المتأثرة بالأزمة وهذه الظاهرة . بحيث قدر حجم الاقتصاد في الجزائر مثلا 31.2% من حجم الناتج الاجمالي الوطني واحتلت المرتبة 76 من أصل 151 دولة سنة 2007.

انطلاقا مما سبق جاءت هذه الورقة البحثية لتجيب على الاشكالية التالية :

كيف يؤثر الاقتصاد غير الرسمي على أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر؟ وماهي الحلول المقترحة للتخفيف من تأثيرات هذه الظاهرة؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يمكن تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟ وماهي أهم الأسباب التي أدت إلى ظهوره ؟
- ماهي انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على أبعاد التنمية المستدامة؟
- ماهي أهم الحلول الممكنة للتخفيف من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

- يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة حتمية تختلف نسبتها من دولة إلى أخرى بحسب اختلاف الظروف الاقتصادية لكل بلد.
- يؤثر الاقتصاد غير الرسمي على أبعاد التنمية المستدامة من خلال ظهور مشاكل اقتصادية ،اجتماعية وبيئية تعرقل مسار التنمية.

منهج الدراسة: حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية و تحليلها فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لتغطية جوانب الموضوع و لمعالجة و تحليل هذه الإشكالية تم تقسيم المقال إلى ثلاث محاور:

المحور الأوّل: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر : مقاربة مفاهمية نظرية.

المحور الثاني: آثار الاقتصاد غير الرسمي على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر.

المحور الثالث: اجراءات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في ظل تحديات التنمية المستدامة.

2. الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر : مقاربة تحليلية نظرية :

1.2. مفهوم الاقتصاد غير الرسمي: تعرف أدبيات **صندوق النقد الدولي** الاقتصاد غير الرسمي كالآتي" يسمى اقتصاد الظل بالاقتصاد الخفي، أو الاقتصاد غير الرسمي، أو الاقتصاد الموازي، وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها و المتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة .ومن ثم فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية.

في هذا التعريف يقسم الاقتصاد غير الرسمي إلى أنشطة مشروعة وأنشطة غير مشروعة وهو يشمل جميع الأنشطة التي في حال ما إذا كانت رسمية فهي تخضع للضرائب.

تستعمل **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** مصطلح الاقتصاد غير الملاحظ والذي يتشكل من أربع أنواع هي : الانتاج تحت الأرض، الانتاج غير المشروع ، القطاع غير الرسمي ، مؤسسات القطاع العائلي الموجهة للاستهلاك النهائي.

الانتاج الخفي (production souterraine) : أنشطة منتجة ومشروعة لكنها عمدا تختفي عن أنظار السلطات العامة لتجنب دفع الضرائب أو لتجنب تطبيق بعض اللوائح التنظيمية .

الانتاج غير المشروع (production illégale) : عبارة عن أنشطة منتجة تولد خدمات ومنتجات ممنوعة من طرف القانون أو أنها غير قانونية عندما تمارس من قبل منتجين ليس لديهم ترخيص.

انتاج القطاع غير الرسمي (production du secteur informel): أنشطة منتجة تمارس من قبل مؤسسات غير نظامية تابعة للقطاع الأسري، ليست مسجلة و/أو حجمها أقل مما هو معتاد فيما يتعلق بعدد العاملين ولديها منتج قابل للتسويق .

انتاج القطاع الأسري الموجه للاستعمال النهائي الخاص (production des ménages pour leur propre usage finale) : عبارة عن أنشطة إنتاجية تترجم في صورة استهلاك أو تراكم للسلع والخدمات عن طريق الأسر التي تنتجها وتستهلكها هي (OCDE, 2003, p. 13).

وحسب **مكتب العمل الدولي** لا يوجد تعريف مقبول عالميا ينطبق تماما على الاقتصاد غير الرسمي ومع ذلك فمن المتفق عليه أن هذا المصطلح يشمل عدد معتبر من العمال والمؤسسات والمقاولين(أصحاب المشاريع) يتميزون بخصائص يمكن تحديده كمايلي (BNT, 2004, p. 06) :

-سهولة الدخول في النشاط؛ الاعتماد على موارد محلية؛

-الملكية العائلية للمؤسسات؛

-محدودية مستويات الأنشطة؛

-استخدام تقنيات كثيفة العمل ومكيفة وفقا للموارد المحصل عليها؛

-اكتساب المهارات من خارج النظام الرسمي؛

أمّا المحاسب الوطني الجزائري فقد عبر عن الاقتصاد غير الرسمي باستعمال مصطلح الاقتصاد غير المرئي (Economie Non Observée)، ويشمل الاقتصاد غير المرئي ثلاثة مجموعات (كسرى، 2014، صفحة 59):

الاقتصاد غير المشروع: يعبّر عن النشاطات الممنوعة أو المحظورة قانونا مثل : تجارة المخدرات، التهريب أو تلك النشاطات المشروعة والممارسة من طرف أشخاص غير مرخص لهم حيث يقسم النشاطات غير المشروعة إلى نوعين :

- إنتاج خيرات أو خدمات اقتصادية ، حيث يكون البيع أو التوزيع أو الاستهلاك ممنوعا بحكم القانون.
- كل النشاطات الانتاجية المشروعة والتي تصبح غير مشروعة عندما يمارسها أشخاص غير مرخص لهم بذلك.

الاقتصاد الخفي: يتعلق بنشاطات مشروعة غير أنها تنطوي على إخفاء الإنتاج جزئه أو كله، وهي تأخذ أحد الأوصاف التالية:

- التهرب الكلي أو الجزئي من دفع الضرائب والرسوم.
- التهرب من دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي وعدم التصريح بالعمال.
- الخرق الكلي أو الجزئي لأحكام تشريع العمل.

الاقتصاد غير الرسمي بالمعنى الضيق : يشمل مجموع وحدات الإنتاج التي تتميز بمستوى تنظيم متدني، وسائل إنتاج بدائية ومستوى متواضع من تقسيم العمل ورأس المال، كما أن علاقات العمل تعتمد أساسا على العمل الظرفي والروابط العائلية والاجتماعية.

وحسب البنك العالمي فان القطاع غير الرسمي تحدده ثلاثة خصائص:

- أنها وظيفة غير مصرحة.
- أنها لا تستفيد من الانتساب لصندوق الضمان الاجتماعي.
- حجم المنشأة أو المؤسسة يبقى صغيرا.

من هنا يمكن استنتاج تعريف للقطاع غير الرسمي نقول فيه أينما كان مكان العمل، ومهما كانت أهمية القيم المنقولة ومدة النشاط وطبيعة ممارسته، بشكل أساسي أو ثانوي فان القطاع غير الرسمي يعرف كقطاع محتو على (Sethurman, 1976, p. 350):

– مؤسسات غير رسمية لعمال ينشطون لحسابهم الخاص واللذين بإمكانهم توظيف عمال غير معوضين بأجور ظرفية أو موسمية متفق عليها لأسباب مهنية متوقفة على طبيعة الظروف الاقتصادية، ويحتوي هذا القسم سواء على المؤسسات التي تعمل لحسابها الخاص وحتى المؤسسات غير المسجلة حسب ما تقتضيه المعايير القانونية. المنصوص عليها كمعيار الجباية أو الضمان الاجتماعي.

– مؤسسات الموظفين غير الرسميين الذين بإمكانهم توظيف أجير أو عدّة أجراء بشكل دائم واللذين لهم ميزة واحدة أو جملة منها: حجم المنشاة أو المؤسسة صغير نسبة إلى عدد العمال الناشطين بها والمعرفين على أساس عتبة الخطوط الدنيا الملحقة إلى التشريعات الوطنية أو الممارسات الاحصائية ، عدم تسجيل المؤسسة أو الأجراء (Nasraddine, 2002, p. 90).

تعدد هذه التعريفات يدل على تعقد هذه الظاهرة، حيث أنها تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابكة. لذلك ليس هناك تعريف محدد للاقتصاد غير الرسمي، حيث أن تعريفه يختلف حسب الأنشطة التي تتم فيه، من شخص إلى آخر ومن منظمة إلى أخرى.

2.2. مراحل تطور ونمو الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: تبعا للمراحل التي عرفتها مستويات وطبيعة التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر عرف القطاع غير الرسمي مراحل هامة في مجال تنامي أنشطته بما يتماشى والوضعية المعاشة ويمكن أن نحدد المراحل التطورية التالية (قارة ملاك، 2009، الصفحات 119-121):

1. مرحلة القطاع غير الرسمي الخفي :1962– 1985: حيث تبنت الجزائر في هذه المرحلة النظام الإشتراكي الذي تميز بإحتكار الدولة للتجارة الخارجية بالإضافة إلى أن الأسعار كانت محددة ومدعمة من قبل الخزينة العمومية، كما تميزت هذه الفترة بإنخفاض نسبة البطالة نوعا ما على إعتبار أن سياسة التشغيل فيها كانت تنص على ضرورة توفير منصب عمل لكل راغب فيه وذلك في معظم الجزائر، كل هذا جعل الأنشطة غير الرسمية تتسم بالمحدودية نوعا ما، حيث كانت تمارس من طرف النساء الماكثات في البيوت، والشيوخ والمعاقين الذين لا تسمح لهم وضعيتهم بالحصول على منصب عمل رسمي لعدم توفر الشروط الصحية والجسدية فيهم.

2. مرحلة تفاقم واستفحال القطاع غير الرسمي 1986– نهاية التسعينات: تميز الإقتصاد الجزائري في هذه المرحلة بتحولات جذرية خاصة في منتصف الثمانين، بسبب انهيار أسعار المحروقات وندرة المواد الاستهلاكية مما أجبر الدولة على الاصلاحات المجسدة في بادئ الأمر في إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام سنة 1989وتحرير الاقتصاد الوطني (Nacer Eddine Hammouda, 2006, p. 02)،والاصلاح الثاني سنة 1993 والثالث سنة 1994 والذي انتهى بالخضوع لسياسة إعادة الجدولة في مقدمتها الخوصصة،إلغاء سياسة دعم الأسعار وتحريرها، تشجيع الاستثمار الخاص.

حيث خلفت إعادة الجدولة آثار سلبية على الناحية الإجتماعية أهمها رفع نسب البطالة، مما صاحبه بالمقابل كحل لذلك إنتشار موسع للأنشطة غير الرسمية وتنوعها من بينها: البيع المتجول، البيع على الرصيف، الترابانذو، تجار الحقيبة .(Zoulikha Boumaza, 1997, p. 35)

3. مرحلة توسع مجالات الاقتصاد غير الرسمي، بعد 1998: تميزت هذه المرحلة إقتصاديا بالإستقرار وإسترجاع التوازنات بفضل:

- إرتفاع المدخيل من إيرادات صادرات النفط.
- إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي.
- إنخفاض محسوس في نسب البطالة.
- إنخفاض معدلات التضخم.
- تحسين طفيف في الأجور ومداخيل الأسر.

ومع كل هذه التحسينات إلاّ أن القطاع غير الرسمي شهد إرتفاعا ملحوظا رغم تحفيز الدولة على إقامة مشاريع في شكل مؤسسات مصغرة بفضل القروض الممنوحة في إطار برنامج تشغيل الشباب، غير أن هذا البرنامج لم يلق النجاح المفروض أن يلقاه بسبب عدم مرونة الجهاز المصرفي وتفشي ظاهرة البيروقراطية والرشوة والمحسوبية في مجال منح القروض مما لم يسمح بإستفادة نسب كبيرة من مستحقيها الحقيقيين.

إنّ مختلف الأزمات التي مرت بها الجزائر كان لها أثرا سلبيا كبيرا سواء على الناحية الاقتصادية أو على الناحية الاجتماعية، مما ساعد على تنامي الاقتصاد غير الرسمي الذي جاء لتلبية احتياجات الأفراد خاصة البطالين منهم.والجدول التالي يوضح تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني :

الجدول (01) : حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام للفترة (1988- 2006).

السنوات	PNB%
1988	19.5
1990	25.4
1998	32.95
2000	34.1
2003	42
2006	34.2
2008	42

Source : Philippe , A : l'économie informelle au Maghreb, world bank 2008.

يلاحظ مما سبق أن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في تنامي مستمر، إذ انتقل من 19.5% سنة 1988 إلى 25.4 %سنة 1990 ، ثم إلى 32.95 % سنة 1998 ، ليبلغ ذروته 42 % سنة 2003 ، ثم يتراجع قليلا بنسبة تقدر ب 34.2 % سنة 2006.

3.2.أسباب انتشار ونمو الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

1.3.2.أزمة النفط : نتيجة اعتماد الجزائر الشبه المطلق على مورد واحد هو النفط سواء من حيث مساهمته في صادرات الدولة أومن حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي أثر على الاستثمار والانتاج وعلى جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى. ففي سنة 1986 انخفضت أسعاره بحوالي 50%، أدت إلى ظهور أزمة اقتصادية حادة في الجزائر أحدثت عجزا مزدوجا في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات،نتيجة انخفاض ايرادات الجزائر من الخارج بحوالي 13 مليار دولار عام 1985 إلى حوالي7 مليار دولار عام 1986، نتج عن ذلك ضعف نسبة النمو الناجم عن ركود الاستثمارات وضعف الانتاج المحلي في السلع والخدمات،لإثر تدني الواردات خاصة منها الواردات الانتاجية، مع زيادة الطلب نتيجة الزيادة السكانية مما فتح الباب على الأنشطة غير الرسمية (موسوس مغنية، 2018، صفحة 04).

وفي سنة 2004 ارتفعت أسعاره واستمرت في الارتفاع حتى وصلت إلى أكثر من 150 دولار للبرميل،حينها حققت الدولة ايرادات معتبرة، عملت بها على تسديد ديونها المقدرة بحوالي 21 مليار دولار،وتكوين احتياطي صرف وصل غلى حوالي 193 مليار دولار في 2014، وتخصيص مبالغ معتبرة لانجاز برامج استثمارية ضخمة خاصة في القطاع غير المنتج،هذه الوفرة المالية جعلت الدولة تغفل عن سياساتها الضريبية سواء من حيث توسع القاعدة الضريبية أو من حيث التحصيل الضريبي، مما أدى إلى انتشار التهرب الضريبي،في اطار الأنشطة غير الرسمية.حيث أن نسبة التحصيل لم تتجاوز 20% ،لكن مع بداية السداسي الثاني لسنة 2014 عادت أسعار النفط للانخفاض وتهاوت معها الايرادات الخارجية،مما أحدث عجزا في الخزينة العمومية،ولتغطيته لجأت الدولة إلى الزيادة في الضرائب وهذا يؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي،وتتحقق القاعدة التي تقضي بأن الاكثار من الضرائب يقتل الضريبة،في حين لجأت في 2018 إلى أسلوب ثاني وهو التمويل غير التقليدي، ويترتب عن هذين الاجرائين زيادة العبء الضريبي إلى جانب الضغوط التضخمية والارتفاع في المستوى العام للأسعار،وبالتالي انخفاض الدخول الحقيقية لدافعي الضرائب أفرادا أو مؤسسات، الأمر الذي دفعهم ويدفعهم الى تعويض هذا النقص عن طريق أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

2.3.2.أزمة المديونية الخارجية: من أهم أسباب اتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر،زيادة عبء المديونية الخارجية وعجز الجزائر عن التسديد بعد أزمة النفط 1986، نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية خاصة في الفترة (1985- 1995)، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (02): تطور المديونية الخارجية في الجزائر في الفترة (1985-2015).

الوحدة: مليار دولار.

السنة	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015
حجم المديونية	16.48	27.89	34.5	25.2	21.9	5.7	3

المصدر: موسوس مغنية، "**ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة ايرادات الخزينة العامة**"، مجلة الاقتصاد والمالية،العدد 02، 2018، ص04.

3.3.2.ارتفاع معدل البطالة في الجزائر: إنّ التفاوت الكبير بين عدد المترشحين للعمل والمناصب التي تخلق سنويا قد أدى إلى اتساع نطاق البطالة، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها أزمة النفط 1986 التي أدت إلى انخفاض ايرادات الدولة،وصعوبة الحصول على قروض أجنبية لزيادة مشروطيتها،مما أدى إلى تقاص المشاريع الاستثمارية الجديدة وتوقف جزء من الاستثمارات التي كانت في طور الانجاز نتج عن ذلك نقص فرص التشغيل وتوقف عدد من العمال عن العمل، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (02): تطور معدل البطالة في الجزائر في الفترة (1985-2015)

السنة	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2016	2017
معدل البطالة %	9.7	19.7	28.1	29.5	15.3	10	10.4	12

المصدر: صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017.

من خلال الجول نلاحظ معدل البطالة في عام 1985 كان حوالي 9.7%،وبعد دخول الجزائر في تطبيق برامج الاصلاح الهيكلي وتحرير الاقتصاد وتطبيق برامج الخوصصة،أدى إلى فقدان أكثر من 600 ألف منصب عمل، بالاضافة إلى التراجع الحاد في عروض العمل مقابل التزايد المستمر في الطلب على التشغيل، فارتفع هذا المعدل بصورة متزايدة حتى وصل إلى 29.5 سنة 2000، وقد أشارت المنظمة العالمية للتجارة إلى أن انفتاح الاقتصاد العالمي ساهم في النمو الاقتصادي في العالم لكن دون نمو الشغل المنشود، وأوضح المدير العام لها السيد باسكال لامي أنّ"الاقتصاديات غير الرسمية انتشرت في العديد من البلدان،حيث مثل ذلك 50% من مناصب الشغل في هذه الدول".

ورغم تراجعه بعد ذلك مع تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي،حيث وصل في 2005 إلى 15.3% ثم في 2017 إلى 12%،إلا أنه يبقى معدل مرتفع أدى إلى البحث عن وفرص للتشغيل بديلة في القطاع غير الرسمي.

4.3.2. الانتقال نحو اقتصاد السوق: إنّ الانتقال نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية مع مطلع التسعينات،مع غياب شفافية في ممارسة الأنشطة التجارية وغياب استعمال الشيكات في العمليات التجارية،أدى إلى فتح الأسواق على السلع والخدمات الأجنبية،مما ساعد على تنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية وانتشار السلع المغشوشة،والتجارة غير الرسمية في الأسواق الجزائرية.

5.3.2. انعدام الاستقرار الأمني في دول الجوار: وهذا ما أدى إلى دخول عمالة غير شرعية عبر الحدود إلى الجزائر، هروبا من الحروب والفقر في بلدانهم وبحثا عن سبل العيش،خاصة من النيجر،مالي،ليبيا،حيث يزحف آلاف من المهاجرين إلى الجزائر سنويا،أغلبيتهم ينشطون في مجال البناء والأشغال العامة بأجور زهيدة وغياب ظروف العمل واجراءات السلامة.

6.3.2.البيروقراطية وتعقد الاجراءات الإدارية: تؤدي البيروقراطية وتعقد الإجراءات الإدارية إلى نفور العون الاقتصادي والمستثمر من العمل بالقطاع الرسمي نظرا لطول مدة الانتظار والتكاليف الإضافية .حيث تشير الدراسة التي نشرها البنك الدولي سنة 2011 حول ممارسة أنشطة الأعمال والتي صنفت الجزائر فيما يتعلق بشروط البدء في النشاط التجاري في الرتبة 150 من مجموع 183 دولة والترتيب 15 من مجموع 20 دولة عربية معنية بالدراسة، حيث قدر عدد الإجراءات اللازمة ب 14 إجراء، تستغرق 24 يومالإتمامها .كما أن غياب الشفافية في العمليات التجارية، مشكلة العقار الصناعي، غياب قواعد البناء التجاري وغيرها تؤدي إلى تنامي الأنشطة غير الرسمية.

3.آثار الاقتصاد غير الرسمي على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر.

1.3.التحليل النظري والفكري للتنمية المستديمة: إنّ التنمية المستديمة تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وحجم النفايات والمخلفات والاستهلاك الراهن للطاقة، وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والهواء والموارد الحيوية الأخرى.

ولقد توصل تقرير بروتلاند عام 1987 إلى تعريف التنمية المستدامة كالأتي " التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر (دوجلاس موسشين، 2002).

يهدف هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، من منطلق العيش في إطار قدرة الحمل آو القدرة الاستيعابية البيئة المحيطة (غادة علي موسى، 2007، صفحة 159)، وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة، مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية بجميع جوانبها، فهذا النوع من التنمية هو الذي يركز على بعدين مهمين هما الحاضر والمستقبل، حيث تكمن أهمية التنمية المستدامة، حسب هذا التعريف في قدرتها على إيجاد التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة، دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة.

أمّا اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، فقد عرفتها على أنها: "هي التنمية التي تفي احتياجات الحاضر دون المجازفة بموارد أجيال المستقبل، و قد انتهت اللجنة العالمية للتنمية في تقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك" إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في أماكن قليلة، أو بعض السنين بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد" (ماجدة أحمد أبو زنط، 2007، صفحة 23).

إنّ هذا النوع من التنمية هو الذي يجسد العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية، وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع، بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، بما يؤمن استدامتها وسلامتها، دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا على نمط الحياة وتطوره.

و الملاحظ أن البعض يتعامل مع التنمية المستدامة كاتجاه جديد، يتناسب واهتمامات النظام العالمي الجديد، والبعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي بديل مختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي، وربما أسلوب لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة.

ونلاحظ إجمالا أن الإنسان هو محور جل التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة، حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم و الرفاه الاجتماعي ومحاربة البطالة، وهناك اعتراف اليوم بالتنمية البشرية على اعتبار أنها حجر أساسي للتنمية الاقتصادية.

ومن خلال ماسبق يمكن القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية بحيث لا يتجاوز هذا الاستغلال للموارد معدلات تجددها الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، ويجب أن يكون هذا الاستغلال بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها، وهنا تبرز أهمية التنمية المستديمة للأجيال الحالية والمستقبلية في ظل ظروف الموازنة بين معدلات الاستهلاك والموارد المتجددة دون إلحاق الأذى بالبيئة.

التنمية المستديمة لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فهي تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة متكاملة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والتنظير والترشيد للموارد كما يتضح من الشكل 01

- رأس المال المادي Financial Capital ويقصد به راس المال المادي أو النقدي.
- رأس المال الطبيعي Natural Capital ويعني الموارد الطبيعية والنظم البيئية.
- رأس المال الإنتاجي capital Produced ويشمل الأصول المادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات.
- رأس المال البشري HumanCapital ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة.
- رأس المال الاجتماعي Social Capital ويشمل الثقافة الاجتماعية السائدة بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها.

الشكل رقم (01) : أبعاد التنمية المستدالمة وأنواع رأس المال.

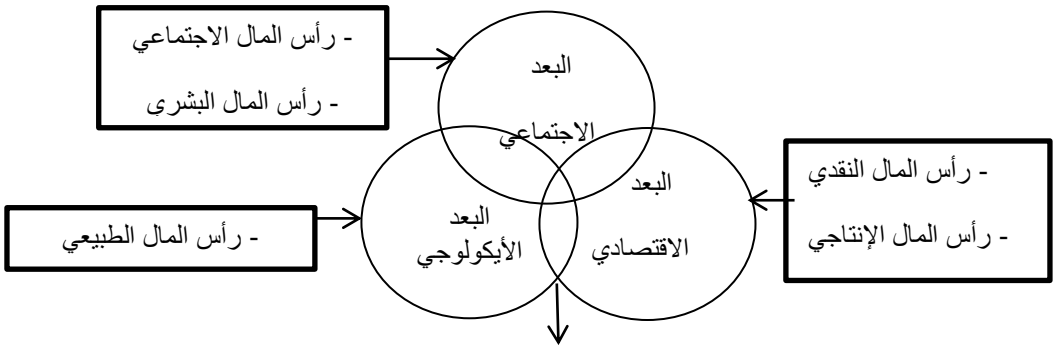

المصدر : ماجدة أبو زنط ، عثمان غنيم،" **التنمية المستديمة : دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى**"، مجلة المنارة، العدد الأوّل،2006 ص165.

لذلك تنطوي التنمية المستديمة بأبعادها الثلاثة على ضرورة إجراء تغيرات رئيسة وضرورية في المجتمع ولكي تقوم هذه التنمية على قاعدة صلبة لا بد أن تستند واقع مخزون راس المال الذي يديمها وتعتمد عليه، ورأس المال هنا لا يقصد به رأس المال بمفهومه التقليدي المعروف كأحد عناصر الإنتاج ومكوناته إنما رأس المال الذي يشمل كل معطيات ومقدرات المجتمع ويعكس محتويات ومكونات أبعاد هذه التنمية وهو بهذا المفهوم يقسم إلى خمسة أنواع حسب الشكل أعلاه.

ولغايات التنمية المستديمة فإنه لا بد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد Material – intensive إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات Information – intensive وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي Produced Capital إلى الاعتماد على رأس المال البشري Human Capital ورأس المال الاجتماعي Social Capital وبالتالي فإن التنمية المستديمة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه الخمسة المذكورة، وعليه فإن العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاث الممثلة بالإنتاج Production والتوزيع Distribution والاستهلاك Consumption لا بد أن يضاف لها عملية رابعة هي صيانة الموارد Resource Maintenance (ماجدة أبو زنط، 2006، الصفحات 163- 164).

2.3.انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر: يسبب الاقتصاد غير الرسمي عدّة انعكاسات على الاقتصاد الجزائر فقد انحسرت حصة الشركات المحلية في السوق، من جراء النشاطات الصناعية والتجارية غير الرميية وكذا ارتفاع ظاهرة المنتجات المقلدة وما رافقها من عمليات تزوير للفواتير وخسارة الخزينة العامة لمداخيل من جراء التهرب الضريبي وكذا خسائر في حيلة الضمان الاجتماع نذكر منها.

1.2.3.انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

أ.انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على قطاع التجارة: يعتبر من أكثر القطاعات التي تنتشر فيها النشاطات غير الرسمية،حيث تشير التقديرات إلى:

– وجود أكثر من 60% من التجارة المحلية في الجزائر تتم عبر السوق الموازية،وتكلف الدولة حوالي 25 مليار دج سنويا.

– وجود حوالي 200 ألف تاجر فوضوي ينشطون في التجارة الموازية في الجزائر،كما تشير احصائيات الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين لسنة 2012، أن منهم حوالي 20 ألف تاجر أجنبي و700 سوق تنشط خارج القانون بمعنى خارج القنوات المعلوماتية.وبحسب وزارة التجارة فإن حجم المعاملات التجارية التي تمت بدون فوترة في 2017 بلغت 116 مليار دج، أمّا بعض المصادر الأخرى فترفع الرقم إلى أكثر من ذلك– وهو رقم جد ضخم–حيث أن 50% من رقم أعمال المتعاملين الاقتصاديين ناتج عن عمليات ذات صلة بالقطاع غير الرسمي، بسبب رفض تجار الجملة والتجزئة التعامل بالفاتورة مع الشركات المنتجة من أجل توزيع منتجاتها، وبالتالي فعدم استخدام الفوترة لا يسمح للدولة من تحديد عدد وقيمة الخاضعين للضريبة، فتضيع هذه المبالغ على خزينة الدولة.كما صرحت أيضا أن ثمن الواردات الجزائرية يزيد بنسبة 30% عن سعرها الحقيقي، بسبب تضخيم الفواتير التي تسمح للمستوردين بتهريب العملات الأجنبية ورؤوس الأموال إلى الخارج.

– انتشار السلع المغشوشة والمقلدة الصنع في السوق الجزائرية، فزيادة واردات الجزائر في فترة الوفرة المالية (2004–2014) ساهمت في توسع رقعة النشاطات الموازية وانحصار انتاجية المؤسسات الصناعية الجزائرية نتيجة لعدم قدرتها على منافسة أسعار المواد المستوردة، القادمة من بلدان جنوب آسيا خاصة من الصين.

– عن وزارة المالية (2018)، فإن 120 ألف متعامل اقتصادي مسجل في البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش.

وبهذه المعطيات نجد أن القطاع غير الرسمي له مسؤولية كبيرة في ارتفاع الواردات وتراجع الانتاج الوطني،وقد نجح في فرض نفسه من خلال شبكات استراد وتوزيع داخلية،ولم يترك للقطاع الوطني القانوني إلا هامشا ضيقا للمنافسة.

ب.انعكاسات القطاع غير الرسمي على قطاع الصناعة: يتضمن هذا القطاع العديد من الأنشطة التي تصنف ضمن مايعرف بالقطاع الصناعي غير الرسمي، مثل المنتجات الصناعية التي يتم انتاجها داخل المساكن كخياطة الملابس وانتاج الألبان ومشتقاتها،والصناعات الحرفية واليدوية التي يعمل بها أقل من 5 أشخاص وليس لديها حسابات نظامية مثل صياغة الذهب والفضة، فقد تحولت مدينة باتنة مثلا في السنوات الأخيرة إلى مكان لتجار الذهب والمجوهرات من كل ولايات الجزائر، ومصوغاتها تعرض بمحلات الشرق والغرب والجنوب، بفضل شبكة عنكبوتية،أغلب منتجيها ينشطون بطريقة غيرنظامية،داخل ورشات غير مرخصة، 98% من انتاجها مجهول النوعية،وحوالي 95% من الحرفيين، يعتمدون في عملهم على أدوات بدائية قديم،وعدد صناع وتجار المجوهرات بباتنة على مستوى السجل التجاري 700 صانع وتاجر،أما عدد

العاملين في النشاط الموازي يتجاوز عدد المسجلين في القطاع كله أي حوالي 2116 .وأكثر تعاملات التجار والحرفيين،لاتتم عن طريق الدفع النقدي،بل عن طريق تدوير المادة الأولية واعادة تصنيعها،خاصة الذهب المستعمل،وهو مايشجع البعض على الغش واضافة بودرة النحاس إلى الذهب.نسب تداول مالية ضخمة مايكلف الدولة خسارة ملايير الدينارات سنويا،بسبب الغش والتهرب الضريبي، إذ أنها تضيع مداخيل سنوية تعادل 142 مليار دج بسبب التهرب الضريبي.

ج.انعكاسات القطاع غير الرسمي على قطاع التشغيل: تشير البيانات إلى أن القطاع غير الرسمي في الجزائر يستوعب عددا كبيرا من القوة العاملة، وهي عمالة غير قانونية بمعنى غير مصرح بها لدى مصالح الضمان الاجتماعي،تتميز بتقاضيها أجر منخفض ومن دون عقود توظيف أو منافع اجتماعية، وحقوقهم الأساسية أكثر عرضة للخطر ويصعب الدفاع عنها، فمعظم العمالة غير الرسمية ليس لديها حماية كافية من المشاكل الصحية،وتعمل في ظروف خطرة جدا،وهي معرضة للفصل دون تعويض، ويعتبر العنصر النسوي وفئة الشباب والأطفال من أهم مايميز خصائص العاملين في الاقتصاد غير الرسمي.

كما أن انفتاح الإقتصاد الوطني على الخارج مكن القطاع غير الرسمي من توفير مناصب شغل للأسر والبطالين في ظل عجز الشبكات الإجتماعية من التكفل بهم بسبب إرتفاع تكاليف المعيشة و ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية خاصة والجدول التالي يوضح تطور التشغيل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر:

الجدول (03) : تطور التشغيل الرسمي وغير الرسمي في الجزائريين 1992- 2003.

	1992	**1997**	**1999**	**2003**
التشغيل الرسمي	4.286	4.684	5.162	6.027
التشغيل غير الرسمي	688	1.131	911	1.249
اجمالي التشغيل	4.974	5.815	6.073	7.276
حصة التشغيل غير الرسمي من اجمالي التشغيل (%)	13.8	19.4	15	17.2

المصدر: مشروع تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،2004،ص90.

2.2.3. انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

أ. انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري: ساعد القطاع غير الرسمي في الجزائر على انتشار الفساد وممارسة الرشوة بين فئات عديدة من المجتمع ولم تعد تقتصر فقط على الموظف العام والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (04): تطور حجم جرائم الرشوة والمبالغ المخصصة لذلك على المستوى الوطني.

السنوات	**نوع الرشوة**	**المبلغ المرصود للعملية**
1988	صفقات تجارية واستثمارية غير مشروعة	26 مليار دولار

1990	استراد صفقة قمح فاسدة بميناء وهران	200 مليار دولار
1996	عرض 2266 ملف على العدالة	7,9 مليار دولار
1998	وجود 1698 قضية مساس بالاقتصاد	3,6 مليار دولار
1999	قطع غيار مزورة كشفت عن خبرة الجمارك	274 مليون دج
2000	فضيحة مركب الحجار	100.401.423 مليار دج
2004	فضيحة بنك الخليفة	15 مليار دولار

المصدر : واقع الفساد الاقتصاد في الجزائر،متوفر على الموقع الالكتروني التالي:
http//da2007.dz.Maktoub blog.com n° 248311

يظهر انتشار ظاهرة الرشوة بكافة أشكالها وعلى مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من طرف ذوي النقود في غياب قوانين ردعية عادت نتائجها بالسلب على الاقتصاد الوطني.

ب.مشكلة المخدرات: تفاقمت مشكلة المخدرات في الجزائر منذ بداية الثمانينات، إذ تزايد حجم جريمة المخدرات (تهريب، اتجار، استهلاك) خلال الفترة مابعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي أو مايسمى بمرحلة الانفتاح الاقتصادي. ويعود تطور حجم المخدرات المحجوزة وعدد القضايا المتعلقة بهذه الجريمة في الفترة (2002- 2006) للأسباب التالية:

- تزايد ظاهرة الفقر والبطالة في المجتمع الجزائري،
- ضعف الرقابة والمتابعة،
- عدم الاستقرار السياسي والأمني اللذان عرفتهما البلاد في الفترة الأخيرة.

ج. مشاكل في الصحة والسلامة المهنية: يتعرض العمال في الاقتصاد غير الرسمي في أغلب الأوقات لبيئات عمل رديئة وفي مواقع متدنية لا تحترم شروط الصحة والسلامة، وهذه الظروف تؤثر على صحتهم وعلى إنتاجيتهم إلى جانب نوعية حياتهم وحياة عائلاتهم، وفي كثير من الأحيان، لا يبالون بالمخاطر المهنية التي يتعرضون إليها، وإذا كانوا مدركين لهذه الأخطار فهم لا يعرفون كيفية تجنبها .كما أن المستوى المنخفض للتقنية المستخدمة في الاقتصاد غير الرسمي في أغلب الأحيان يزيد من تعرض العمال في الاقتصاد غير الرسمي إلى حوادث العمل والأمراض المهنية، ويمكن أن تؤدي سوء الحالة الصحية إلى انخفاض في الانتاجية (رشيدة حمودة، 2011، الصفحات 154-155) ، ويلجأ العديد من العاملين في القطاع غير الرسمي إلى جعل منازلهم أماكن للعمل ما يزيد من تفاقم المخاطر وانتشار الأمراض في وسط العائلة خاصة مع طول ساعات العمل، وإذا كانوا يمارسون أعمالهم في أماكن مفتوحة أو في أماكن غير معروفة لا يملكون حقوق ملكية عليها فيظهر إلى السطح مشكل الصرف الصحي، و التزويد بالمياه الصالحة للشرب، والوصول إلى الكهرباء، وصرف النفايات التي تزيد من تدني وسوء بيئة العمل.

3.2.3.تأثير الاقتصاد غير الرسمي على البعد البيئي للتنمية المستدامة

أ.الضغط السكاني على المدن: يشكل نمو السكان خطرا كبيرا على جهود المحافظة على البيئة في كل البلدان النامية وخاصة الجزائر وحيث يتزايدون بشكل كبير ويضغطون بذلك على المدن وعلى البنية التحتية، ما يسبب رداءة وترهل قاعدة مرافق الصرف الصحي ويطرح مشكل الحصول على مياه محسنة حيدة وسيتم بيان هذا التأثير في الآتي.

ب.التحدي الحضري وتأثير البناء غير الرسمي: يتسبب الضغط الشديد على السكن والخدمات الذي مرده الهجرة المتزايدة من الأرياف نحو المدن في ترهل النسيج الحضري. فالكثير من المساكن التي يستخدمها الفقراء مساكن متداعية وغالبا ما تكون المباني في حالة من التصدع، ويتداعى النقل بسبب الازدحام، وتشكو المرافق العامة من الترهل، ونقص في المياه الصالحة للشرب واختلاطها بمياه المجاري، ناهيك عن الأمراض التي تصيب الجهاز التنفسي. وكان لتوسع المدن توسعا ماديا غير منضبط مدلولاته الخطيرة على البيئة والاقتصاد، فالنمو غير المدروس يجعل توفير السكن والطرق وإمداد الماء والمجاري والخدمات العامة باهظة التكلفة إلى حد يتعذر معه توفيرها. وغالبا ما تبنى المدن على أكثر الأراضي الزراعية إنتاجية، والنمو غير المخطط لهذه المدن يسفر عن خسارة هذه الأراضي بلا مبرر، وتكون هذه الخسائر فادحة بالنسبة للمدن ذات الأراضي الزراعية المحدودة مثل مصر، ويلتهم التطور العشوائي الأرض والحدائق ومناطق الاستجمام.وترتبط المشاكل في أماكن عديدة بالأنماط غير المناسبة للتنمية الصناعية، وبانعدام الترابط بين استراتيجية التنمية الزراعية واستراتيجية التنمية الحضرية (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1978، صفحة 301).

ج.تأثير طرق الصيد غير الرسمية على البيئة: تؤثر طريقة الصيد عادة على المصايد فقد يعتمد بعض الصيادين على معدات صيد شديدة التخريب حيث تدمر الموائل البحرية وتعرض الحياة البحرية للخطر، إضافة التي الظروف غير الآمنة التي يتعرض لها هؤلاء الصيادون في البحر. كما يؤثر الصيادون غير الرسميون على المنافسة وعلى أسعار الأسماك في الأسواق ما يهدد حياة الصياديين القانونيين الآخرين.

4.أهم استراتيجيات الجزائر في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في ظل تحديات التنمية المستدامة.

1.4.تقليص السوق الموازية وتطوير المنافسة ودعم النمو المستدام: بهدف تأطير الأسواق الموازية تقوم السلطات العمومية بالتعاون مع السلطات المحلية على إدراج هذه الفضاءات في إطار منظم يتوافق مع التشريعات السارية . لكن بالرغم من الجهود المبذولة في هذا الصدد لا زالت النتائج غير كافية بالنظر إلى سعة الأنشطة غير المستقرة وفيما يخص تطوير المنافسة فإن التشريعات الجديدة التي تم المصادقة عليها في 04 ماي 2008 تمنح مجلس المنافسة صلاحيات واسعة في مجال الصفقات العمومية وضبط السوق .وه تكرس منع كل أشكال التفرد لتفاد احتكار السوق من طرف متعامل اقتصاد واحد .كما انها تحدد العلاقات الوظيفية بين مجلس المنافسة ومختلف سلطات الضبط.

وفي إطار دعم النمو المستدام وعلى مدى الفترة 1999 و2007 اتسم النشاط الاقتصاد بنمو ملحوظ إذ تطور حجم الناتج المحل الإجمالي بمقدار 4%، لكن هذا النمو يظل هشا لأن يرتبط بالمحروقات التي تمثل% 45 من الناتج المحل الإجمالي و97% من الصادرات وما يقارب 65% من المداخيل الجبائية،في المقابل شكل حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مانسبته 31.2%.

2.4.محاربة البطالة واستراتيجية ترقية التشغيل: تميز سوق العمل خلال الفترة 2000- 2007 بما يلي:

- خلق فرص عمل بمعدل صافي يتراوح بين 350 ألف و 400 ألف وظيفة في السنة،

- استقرار نسبة التشغيل من طرف أرباب العمل والمهن الحرة عند 30 % من إجمالي سوق العمل طوال الفترة من 2001 إلى 2007.

- وبهدف الحفاظ على المكتسبات المحصلة في مجال التشغيل وتعزيزها، لاسيما المتعلقة بتلبية طلبات لداخلين الجدد إلى سوق العمل اعتمدت في أفريل 2008 استراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة.

3.4.الاستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد: في اطار مكافحة الفساد تم تطبيق القانون رقم 01-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحت والذي يهدف إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وتعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص؛ كما أنشأت هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته (وزارة العدل، 2006، صفحة 03).

بالإضافة إلى الجانب التشريع والتنظيم لمكافحة الفساد تم تحديد وتعريف المخالفات الممثلة في:

الاختلاس، استغلال النفوذ، الرشوة في الصفقات العمومية، الابتزاز، رشوة أعوان عموميين أجانب وموظفين في الهيئات العامة، استغلال منصب، الإثراء غير المشروع، عرقلة السير الحسن للعدالة.

4.4.استراتيجة ترقية المرأة وإدماجها: في اطار تحقيق هدف ترقية المرأة وادماجها تم ما يلي:

- وضع برنامج لخلق مراصد التشغيل النسوي على غرار المرصد السنوي التابع إلى وزارة الطاقة والمناجم الذي يندرج ضمن المسعى الجديد لتسيير الموارد البشرية.

- إعداد استراتيجية وطنية لترقية المرأة وإدماجها بهدف تمكينها من الاستفادة من برامج التنمية.

- المساهمة في ترقية بيئة الأعمال وتمت المصادقة عليها من قبل مجلس الحكومة في 2008.

5.4. الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها: قامت الجزائر بعدة تدابير لمساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:

– تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تشجع الابداع وثقافة المقاولة.

– تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها،وتحسين الأداءات البنكية في معالجة ملفات تحويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– ترقية اطار تشريع وتنظيم ملائم لتكريس روح المقاولة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد رأت الحكومة إلى أنه من بين الأسباب الرئيسية وراء انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر هو ثقل الأعباء الضريبية وشبه الضريبية التي يتحملها أرباب العمل،وبالتالي عملت على تقليص من هذه الأعباء من خلال الاعفاءات المتتالية للضرائب والرسوم ضمن قوانين المالية،وهو ماتجلى من خلال خفض معدل ضريبة الدفع الجزافي بمعدل 1% ابتداء من سنة 2000، إلى غاية إلغائه نهائيا بموجب المادة 13 من قانون المالية لسنة 2006 (بورعدة حورية، 2014، صفحة 131).

كما قامت بتحسين مستوى الأجور بالنسبة لقطاعي الوظيفة العموميو أو الخواص، وهو ماتجلى من خلال رفع مستوى معدل الأجر الوطني الأدنى المضمون الذي أصبح يساوي 12000دج مطلع سنة 2006 ليصبح 15000 دج ابتداء من سنة 2011.

بالاضافة الى قيامها بنشاطات التضامن الوطني التي تهدف إلى تقليل الفوارق ومحاربة الفقر،وقد قدمت في هذا الشأن عدة مساعدات لأصحاب المداخيل الضعيفة كمنحة التمدرس المقدرة بملغ 4000 دج عن كل طفل مقدمة لأبناء المعوزين والمعوقين،مع تقديم تسهيلات ومساعدات في عدة مجالات كالسكن الاجتماعي.كما عملت الدولة على الحد من ظاهرة البطالة المتزايدة من خلال استراتيجية التقليل،إذ أسس في هذا الشأن وكالة للتنمية الاجتماعية سنة 1996، أسندت لها مهمة تسيير ملف الشبكة الاجتماعية المتشكلة من المنحة الجزافية للتضامن ومنحة الأنشطة ذات المنفعة العامة.وملف تشغيل الشباب الهادف إلى خلق فرص العمل للشباب البطال، وقد تم انشاء في هذا المجال وكالة وطنية لدعم تشغيل الشباب حتى لايضطر إلى ممارسة أنشطة غير رسمية.

تتجه النشاطات الموجهة نحو محاربة القطاع غير الرسمي إلى تطهير الاقتصاد الوطني بغية تهيئة الظروف للدخول في الاقتصاد العالمي،بحيث أن الاقتصاد غير الرسمي يشكل عقبة أمام هذا الهدف وعليه من أجل التخفيف من هذه الظاهرة في المستقبل، نقترح اتخاذ الحلول التالية (بودلال علي، 2017، صفحة 157) :

1- اصلاح النظام الضريبي ومسايرته للتطور العالمي،

2- مراجعة أساس حساب الضريبة ومعدل الضريبة والتصاعد الضريبي،

3- تشديد العقوبات على التهرب الضريبي،

4- تحديد حجم الكتلة النقدية المتداولة في القطاع غير الرسمي كأول خطوة في الحل،

5- تفعيل القوانين المجبرة على التعامل بالشيك ووسائل الدفع الكتابية والبطاقات البنكية للتقليل من التعامل الكبير بالسيولة خاصة في السوق الموازية،

6- القضاء على سوق الصرف الموازية في الجزائر بتحرير سوق الصرف بشكل عام،

7- الغاء نسبة الضريبة المفروضة على الأموال المطلوب إعادتها إلى الدائرة البنكية والمقدرة ب 7% ،في اطار مايعرف بالتصريح الطوعي، إذ لم يعد لهذه الضريبة معنى بعد بدأ العمل بالقرض السندي والذي يدعو إلى استقطاب الأموال مقابل عائد وليس ضريبة،

8- التفكير في فتح بنوك اسلامية أو فتح المجال أمام الخواص المحليين أو الأجانب للاستثمار في هذا المجال وإذ تعذر الأمر فمن المهم فتح مكاتب على مستوى البنوك المتواجدة التي تتعامل بالمنهج الاسلامي حتى تسمح لبعض المودعين ايداع أموالهم المتواجدة في القطاع غير الرسمي،

9- تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي،بما يضمن تحسين مستوى الدخل،حيث أن الانتاجية ترتفع بشكل دائم بينما الرواتب والأجور لاترتفع بنفس المعدلات،حيث أن ضعف مداخيل العمال في القطاع الرسمي يدفعهم إلى العمل في مجالات أخرى بعيدة عن أعين الرقابة لكي يسدو الفجوة بين الدخل والانفاق (بن يشو فتحي، 2007، صفحة 162)،

10- انشاء جمعيات تعاونية متخصصة دورها تقديم المساعدة والاستشارات في حل المشاكل التي يواجهها الناشطون في الاقتصاد غير الرسمي (كالباعة المتجولون،تجار الحقيبة) لتدفعهم شيئا فشيئا للعمل في الاقتصاد الرسمي (خامرة سعيد، 2007).

وهكذا فإن معالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تقتضي معرفة الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء وجود هذا الاقتصاد ومحاولة التغلب عليها،وهو مايمكن تحقيقه عن طريق تقليل الحوافز نحو الانضمام إلى هذا الاقتصاد،وزيادة درجة جاذبية الاقتصاد الرسمي،وهو مائؤدي إلى تضييق حجم الاقتصاد غير الرسمي.

5. الخلاصة:

استهدفت البحث دراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وأثرها على أبعاد التنمية المستدامة، إذ بدأنا بتعريف الظاهرة عناصرها والأسباب الاقتصادية التي أدت إلى نشوء وتطور القطاع غير الرسمي في الجزائر.كما عرضنا انعكاسات هذه الظاهرة على البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة، وفي الأخير تطرقنا الى أهم الاجراءات الحكومية للتخفيف من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، وكانت من أهم نتائج الدراسة مايلي:

نتائج الدراسة

– الاقتصاد غير الرسمي هو ذلك الاقتصاد المبني على مؤسسات غيررسمية لعمال ينشطون لحسابهم الخاص والذين بإمكانهم توظيف عمال غير معوضين بأجور ظرفية أو موسمية متفق عليها لأسباب مهنية متوقفة على طبيعة الظروف الاقتصادية، ويحتوي هذا القسم سواء على المؤسسات التي تعمل لحسابها الخاص وحتى المؤسسات غير المسجلة حسب ما تقتضيه المعايير القانونية المنصوص عليها كمعيار الجباية أو الضمان الاجتماعي،وهو ظاهرة حتمية تختلف نسبتها من دولة إلى أخرى بحسب اختلاف الظروف الاقتصادية لكل بلد وهذا مايثبت صحة الفرضية الأولى.

– انّ انتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يعود إلى عدّة عوامل عوامل بقدر ماهي متكاملة في تأثرها بقدر ماهي تتفرع من مشكل واحد، وهو غياب ثقافة المواطنة لدى المسؤول الجزائري بالإضافة إلى غياب ثقافة تسييرية مدروسة.

– تظهر انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي في انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري، ظاهرة الرشوة، فقدان حصيلة الضرائب بسبب التهرب الضريبي،ارتفاع الواردات وتراجع الانتاج الوطني،ظهور عدة مخاطر بيئية،وهذا مايثبت صحة الفرضية الثانية.

التوصيات:

– الإقرار بدور الاقتصاد غير الرسمي كمحرك رئيسي للنمو وخلق فرص العمل، وضرورة توفر سياسات تستهدف تنمية هذا الاقتصاد لدعم توفير فرص العمل وضمان تحوله إلى مشروعات تتمتع بالاعتراف القانوني السليم ويكون لديها كافة الحقوق والمسؤوليات.

– تشجيع الاقتصاد غير الرسمي والسعي لتحويله إلى اقتصاد رسمي كمساهم مع القطاع الخاص والعمل على ترقيته والاهتمام به من قبل وزارتي الصناعة والتجارة كونه يعد مصدر لعيش شريحة مهمة في المجتمع ذات مردود مالي وعملي يسهم في تطوير البلاد.

– السعي إلى الربط بين التنمية الاقتصادية وتطوير الأنشطة الاقتصادية (الرسمية وغير الرسمية) من خلال ادخال المجال العلمي والتكنولوجي في انتاج السلع والمنتجات لتقليل نسبة الهدر في المواد الأولية فضلا عن جودة المنتوج مما يولد تنمية مستدامة في المجتمع.

6. الإحالات والمراجع:

- BNT. (2004). Méthode et Instrument d'Appui au Secteur Informel en Afrique Francophone. Genève: Bureau international du travail.
- Nacer Eddine Hammouda. (2006). Secteur et emploi informel en Algérie. CREAD.
- Nasraddine, B. (2002). Economie informelle ou état irréel. Revue d'économie et de management.

- OCDE. (2003). Manuel sur la mesure de l'économie non observée. France: Organisation de coopération et de développement économique.
- Sethurman. (1976). Le Secteur Urbain Non Structuré:Concept,Mésure et Action. revue international du travail, Vol 114.N(01).
- Zoulikha Boumaza. (1997). La rue dans le vieux Constantine,espace public,Marchand ou lieu de sociabilité? la revue du CRASC.N(02).
- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية .(1978) .مستقبلنا المشترك .الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب.
- بن يشو فتحي .(2007) .جدلية المقاربات النظرية والمنهجية للاقتصاد غير الرسمي .رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في اقتصاد التنمية .الجزائر.
- بودلال علي .(2017) .القطاع غير الرسمي في الجزائر مظاهره،مجالاته وسبل استقطابه .المجلة المغاربية للاقتصاد والتسيير.العدد(01).
- بورعدة حورية .(2014) .دراسة سوق الصرف الموازي .رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد .الجزائر.
- خامرة سعيد. (2007). أثر الاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد الجزائري .الجزائر. ملتقى حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر :الأثار وسبل الترويض .جامعة سعيدة.يومي 21/20 نوفمبر.
- دوجلاس موسشين .(2002) .مبادئ التنمية المستدامة .مصر. الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
- رشيدة حمودة .(2011) .استراتيجيات ادارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة:دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر والمغرب .رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير .جامعة سطيف.الجزائر.
- غادة علي موسى. (2007). مخاطر غياب الأمن الانساني على البيئة والتنمية المستدامة. المؤتمر العربي السادس للادارة البيئية بعنوان التنمية البشرية وأثارها على التنمية المستدامة .مصر.ماي.
- قارة ملاك .(2009) .اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب:المكسيك،تونس والسنغال .الجزائر :جامعة قسنطينةا.الجزائر.
- كسرى. طهراوي دومة على .(2014) .أثر القطاع غير الرسمي على سوق الشغل بالجزائر .مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.العدد (12).
- ماجدة أبو زنط ,ع .(2006) .التنمية المستديمة :دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى .مجلة المنارة).العدد (01).
- ماجدة أحمد أبو زنط ,ع .(2007) .التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها .الأردن :دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- موسوس مغنية .(2018) .ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة ايرادات الخزينة العامة .مجلة الاقتصاد والمالية.العدد(02).
- وزارة العدل .(2006) .قانون رقم 6-1 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته .الطبعة الأولى .الديوان الوطني للأشغال العمومية.